

قواعد الاختصاص وإجراءات القانون المدني الحي  
المنهج الإجرائي المرن للتقاضي في العصر الرقمي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو  
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علما أن العدالة لا تكتمل إلا بإجراءات سليمة  
واختصاص واضح

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواتهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرين المصرية الجزائرية

يا من تمثلين المستقبل الذي نصنعه بإجراءات عادلة  
وشفافة

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب  
التقاضي السليم

وإلى كل قاضٍ ومحامٍ يسعى لإجراءات تحقق العدالة  
لا تعيقها

## مقدمة المؤلف

هذا الكتاب عمل أصيل تماماً لم يسبق له مثيل في  
الإجراءات المدنية العربية

نحن لا ننقل هنا نماذج غربية جاهزة بل نؤسس  
لإجراءات مدنية عربية حية

الفكرة المركزية تدور حول تطوير قواعد الاختصاص  
والإجراءات دون قطيعة مع الأصول

الهدف هو سد الفجوة بين الإجراءات التقليدية والواقع  
الرقمي والمتغير

نحن نؤمن أن الإجراءات الحيوية هي التي تخدم  
العدالة وتستجيب لحاجات المجتمع

هذا العمل ثمرة تأمل شخصي عميق في تحديات  
التقاضي المدني في عالمنا العربي

نضعه بين أيدي القضاة والمحامين ليكون دليلاً للتطوير  
دون انقلاب جذري

نؤمن بأن الواقعية الإجرائية هي التي تضمن الاستقرار  
وليس الجمود النصي

لا يجوز استخدام هذا النص لتبرير الفوضى الإجرائية أو  
التعسف في الاستخدام

نرجو من الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم  
ونافعاً للأمة

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

الورقة البحثية المفصلة المحكمة

أسس المنهج الإجرائي الحي للتقاضي المدني في  
العالم العربي

شرح دقيق وشامل لقواعد الاختصاص والإجراءات

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الملخص التنفيذي باللغة العربية

تقدم هذه الورقة البحثية الإطار النظري والتطبيقي  
لنظرية الإجراءات المدنية الحيوية

تهدف الورقة إلى سد الفجوة بين الإجراءات  
الكلاسيكية والواقع الرقمي المتسارع

نناقش هنا منهجية الاختصاص المرن كأداة للتطوير دون  
صدمة مؤسسية أو فراغ إجرائي

تعتبر هذه الورقة المرجع الأساسي للباحثين  
والمشرعين في العالم العربي لتطوير الفقه الإجرائي

الإجراءات تحتاج إلى أسس نظرية قوية تطبيقاتها  
العملية في الواقع المعاش والمتغير

نظرية الإجراءات الحيوية تمثل نقلة نوعية في الفكر  
القانوني الإجرائي المعاصر ضمن المدرسة التكاملية

هذه الورقة متاحة للباحثين للاستفادة منها في  
أبحاثهم ودراساتهم العلمية ضمن الضوابط

نؤكد على أصالة المحتوى وعدم اقتباسه من أي مصدر  
خارجي لضمان السبق الفكري

## أولاً مقدمة البحث وإشكاليته العلمية

تشهد الدول العربية تحديات إجرائية كبيرة في مواكبة العصر الرقمي والتحول الاقتصادي

الفجوة بين النص الإجرائي الثابت والواقع المتغير تخلق إشكاليات تقاضية مستعصية

الاستبدال الجذري للإجراءات يؤدي إلى فراغ إجرائي وارتباك قضائي خطير يهدد الاستقرار

نطرح هنا إشكالية كيفية التطوير دون المساس بالثوابت الشرعية والدستورية والهوية الوطنية

الحل يكمن في منهج إجرائي حي يتكيف مع المتغيرات عبر بروتوكولات تحديثية مرنة

البحث يعتمد على المنهج التحليلي المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الحديث

نهدف إلى تقديم نموذج عملي قابل للتطبيق في  
البيئة القانونية العربية المتنوعة

الأصالة في هذا البحث تكمن في دمج التأصيل  
الفقهي مع الحداثة التقنية ضمن رؤية موحدة

نرفض الجمود النصي كما نرفض القطيعة مع الأصول  
في آن واحد لتحقيق التوازن المطلوب

ثانياً الإطار النظري لمنهج الإجراءات الحيوية

نظرية الإجراءات الحيوية تنظر للتقاضي ككائن عضوي  
يتنمو ويتطور باستمرار عبر الزمن

الإجراءات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة  
لتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي

نعتمد هنا على مبدأ المرونة الإجرائية الذي يسمح

بالتفسير المقاصدي دون نص صريح

الاستقرار الإجرائي لا يتعارض مع التطوير بل يحتاج إليه للبقاء صالحاً للتطبيق

نربط هنا بين نظرية الضرورة الفقهية ومتغيرات الاقتصاد الحديث والمعقد

الإطار النظري يستند إلى فكرة أن الإجراءات يجب أن تخدم الإنسان لا العكس في أي حال

المرونة تعني القدرة على الاستجابة للأزمات دون الحاجة لتعديل النص دائماً وبشكل عاجل

هذا الإطار يحمي هيبة القضاء من كثرة التعديلات التي تفقده وقاره وثباته المطلوب

نؤكد أن الحيوية الإجرائية هي سر بقاء المنظومة القضائية عبر العصور والأزمان

## ثالثاً منهجية الاختصاص المرن والتمكيف

نقترح هنا منهج الاختصاص المرن كحل واقعي لتجنب صدمة الاستبدال الجذري للقواعد

التطوير يتم عبر بروتوكولات تحديثية تلحق بالقانون الأصلي دون إلغائه أو مساس بأصله

لجان تأصيلية فنية شرعية تلعب دوراً محورياً في مراجعة قواعد الاختصاص دورياً

التفسيرات القضائية الموحدة تلعب دوراً شبيه تشريعي لسد الثغرات مؤقتاً لحين التعديل

البند المرن في عقود الاختصاص يسمح للأطراف بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية دون نزاع

التجريب المحلي في مناطق محددة يسبق التعميم الوطني لضمان النجاح وتقليل المخاطر

هذا المنهج يضمن استقرار المنظومة مع السماح  
بالتطور الضروري والملح

الاختصاص المرن يحمي من المقاومة المؤسسية  
للتغيير المفاجئ وغير المدروس بعناية

نؤكد أن المرونة هي الجسر الآمن بين الواقع المتغير  
والنص الإجرائي الثابت

رابعاً التطبيقات في الاختصاص الرقمي والإلكتروني

نطبق هنا المنهج الحي على تنظيم الاختصاص في  
المعاملات الإلكترونية والأصول الرقمية

اعتبار المكان الإلكتروني للاختصاص كموطن رقمي  
معتمد قانوناً وبضوابط

تنظيم الاختصاص الدولي في العقود الذكية ضمن إطار  
المسؤولية المدنية والعقدية

حماية الاختصاص الوطني في المنازعات الرقمية مع  
مراعاة التراث المشترك

الاختصاص القضائي يمتد ليشمل الأضرار البيئية  
والرقمية وفق نظرية الضمان الفقهي

نوازن بين حرية اختيار المحكمة وحماية الطرف الضعيف  
في عقود الإذعان الرقمية

القانون الحي يسمح بالاعتراف بالاختصاص الضمني  
للكيانات الرقمية الكبرى

هذا التطبيق يسد الفجوة بين النصوص الكلاسيكية  
وواقع التكنولوجيا المتسارع

نضمن بذلك حماية الحقوق في الفضاء الرقمي دون  
عرقلة الابتكار والنمو

خامساً الخاتمة والتوصيات العلمية

تخلص الورقة إلى ضرورة تبني منهج الإجراءات الحيوية  
في التشريعات العربية فوراً

نوصي بإنشاء منصة رقمية فقهية إجرائية لدعم  
الاجتهاد القضائي الموحد والمركز

نوصي بتدريب القضاة والمحامين على منهجيات  
الاختصاص المرن والمقاصدي الحديث

التطوير يجب أن يكون تشاركياً يشمل كل أصحاب  
المصلحة في المجتمع المدني

نؤكد أن الواقعية والمرونة هما سر بقاء الإجراءات  
صالحة للتطبيق الفعال

السيادة القضائية تتطلب توازناً بين الثوابت الشرعية  
والمتغيرات العصرية

هذه النظرية تمثل إسهاماً أصيلاً في الفقه القانوني

الإجرائي المعاصر عالمياً

نضع هذا العمل بين أيدي العلماء لنقاشه وتطويره  
بشكل مستمر ومستدام

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا يجوز الاستخدام  
دون إذن خطي صريح

**Detailed Peer-Reviewed Research Paper**

**Foundations of the Living Procedural  
Methodology for Civil Litigation in the Arab World**

**Precise and Comprehensive Explanation of  
Jurisdiction and Procedure Rules**

**Author**

**Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

## **Executive Summary in English**

**This research paper presents the theoretical and applied framework for the Theory of Living Civil Procedure**

**The paper aims to bridge the gap between classical procedures and the accelerating digital reality**

**We discuss here the methodology of Flexible Jurisdiction as a tool for development without institutional shock**

**This paper is considered the basic reference for researchers and legislators in the Arab world to develop procedural jurisprudence**

**Procedure needs strong theoretical foundations  
to support its practical applications in living and  
changing reality**

**The Theory of Living Procedure represents a  
qualitative leap in contemporary legal procedural  
thought within the Integrated School**

**This paper is available for researchers to benefit  
from in their research and scientific studies  
within controls**

**We confirm the originality of the content and  
non-plagiarism from any external source to  
ensure intellectual precedence**

**First Introduction and Scientific Problem  
Statement**

**Arab countries witness major procedural challenges in keeping pace with the digital age and economic transformations**

**The gap between fixed procedural text and changing reality creates intractable litigation problems**

**Radical replacement of procedures leads to procedural vacuum and serious judicial confusion threatening stability**

**We pose here the problem of how to develop without violating Sharia and constitutional constants and national identity**

**The solution lies in a living procedural methodology that adapts to variables through flexible update protocols**

**The research relies on the comparative analytical**

**method between Islamic jurisprudence and  
modern positive law**

**We aim to present a practical model applicable in  
the diverse Arab legal environment**

**Originality in this research lies in integrating  
jurisprudential rooting with technical modernity  
within a unified vision**

**We reject textual stagnation as we reject rupture  
with origins at once to achieve the required  
balance**

**Second Theoretical Framework for Living  
Procedure Methodology**

**Living Procedure Theory views litigation as an  
organic creature that grows and evolves**

**continuously through time**

**Procedure is not an end in itself but a means to  
achieve justice and social stability**

**We rely here on the principle of procedural  
flexibility that allows purposive interpretation  
without explicit text**

**Procedural stability does not conflict with  
development but needs it to remain valid for  
application**

**We link here between the jurisprudential theory  
of necessity and modern and complex economy  
variables**

**The theoretical framework is based on the idea  
that procedure must serve man not the reverse  
in any case**

**Flexibility means the ability to respond to crises  
without needing to amend the text always and  
urgently**

**This framework protects the prestige of judiciary  
from frequent amendments that lose its dignity  
and required stability**

**We confirm that procedural vitality is the secret  
of survival of the judicial system through ages  
and times**

### **Third Methodology of Flexible and Adaptive Jurisdiction**

**We propose here the flexible jurisdiction  
methodology as a realistic solution to avoid  
shock of radical replacement**

**Development is done through update protocols attached to the original law without abolishing it or touching its origin**

**Technical Sharia Foundational Committees play a pivotal role in reviewing jurisdiction rules periodically and continuously**

**Unified judicial interpretations play a quasi-legislative role to fill gaps temporarily until amendment**

**Flexible clause in jurisdiction contracts allows parties to adapt to economic variables without dispute**

**Local experimentation in specific areas precedes national generalization to ensure success and reduce risks**

**This methodology ensures system stability while**

**allowing necessary and urgent development**

**Flexible jurisdiction protects from institutional  
resistance to sudden and unstudied change  
carefully**

**We confirm that flexibility is the safe bridge  
between changing reality and fixed procedural  
text**

**Fourth Applications in Digital and Electronic  
Jurisdiction**

**We apply here the living methodology to  
regulate jurisdiction in electronic contracts and  
modern digital assets**

**Considering electronic place of jurisdiction as an  
approved digital domicile legally with controls**

**Regulating international jurisdiction in smart  
contracts within the framework of civil and  
contractual liability**

**Protecting national jurisdiction in digital disputes  
while considering shared heritage**

**Judicial jurisdiction extends to include  
environmental and digital damages according to  
jurisprudential guarantee theory**

**We balance between freedom of court choice  
and protection of the weak party in modern  
digital adhesion contracts**

**Living law allows recognizing implicit jurisdiction  
for major digital entities**

**This application bridges the gap between  
classical texts and accelerating technology reality**

**We thereby ensure protection of rights in digital space without obstructing innovation and growth**

## **Fifth Conclusion and Scientific Recommendations**

**The paper concludes with the necessity of adopting the Living Procedure methodology in Arab legislations immediately**

**We recommend creating a digital Fiqh-Procedural platform to support unified and central judicial jurisprudence**

**We recommend training judges and lawyers on flexible and modern purposive jurisdiction methodologies**

**Development must be participatory including all**

**stakeholders in civil society**

**We confirm that realism and flexibility are the  
secret of procedure remaining valid for effective  
application**

**Judicial sovereignty requires a balance between  
Sharia constants and modern variables**

**This theory represents an original contribution to  
contemporary legal procedural jurisprudence  
globally**

**We place this work in the hands of scholars to  
discuss and develop it continuously and  
sustainably**

**All rights reserved to the author and may not be  
used without explicit written permission**

**Document de Recherche Détaillé et Évalué par  
des Pairs**

**Fondements de la Méthodologie Procédurale  
Vivante pour le Litige Civil dans le Monde Arabe**

**Explication Précise et Complète des Règles de  
Compétence et de Procédure**

**Auteur**

**Docteur Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**Résumé Exécutif en Français**

**Ce document de recherche présente le cadre  
théorique et appliqué de la Théorie de la  
Procédure Civile Vivante**

**Le document vise à combler le fossé entre les  
procédures classiques et la réalité numérique  
accélérée**

**Nous discutons ici de la méthodologie de la  
Compétence Flexible comme outil de  
développement sans choc institutionnel**

**Ce document est considéré comme la référence  
de base pour les chercheurs et les législateurs  
dans le monde arabe pour développer la  
jurisprudence procédurale**

**La procédure a besoin de fondements théoriques  
solides pour soutenir ses applications pratiques  
dans la réalité vivante et changeante**

**La Théorie de la Procédure Vivante représente  
un saut qualitatif dans la pensée juridique  
procédurale contemporaine au sein de l'École**

**Intégrée**

**Ce document est disponible pour les chercheurs  
pour en bénéficier dans leurs recherches et  
études scientifiques dans les limites**

**Nous confirmons l'originalité du contenu et la  
non-plagiat de toute source externe pour assurer  
la précedence intellectuelle**

**Première Introduction et Problématique  
Scientifique**

**Les pays arabes témoignent de défis  
procéduraux majeurs pour suivre le rythme de  
l'ère numérique et des transformations  
économiques**

**Le fossé entre le texte procédural fixe et la**

**réalité changeante crée des problèmes de litige  
inextricables**

**Le remplacement radical des procédures conduit  
à un vide procédural et une confusion judiciaire  
grave menaçant la stabilité**

**Nous posons ici la problématique de comment  
développer sans violer les constantes charia et  
constitutionnelles et l'identité nationale**

**La solution réside dans une méthodologie  
procédurale vivante qui s'adapte aux variables  
via des protocoles de mise à jour flexibles**

**La recherche repose sur la méthode analytique  
comparative entre la jurisprudence islamique et  
le droit positif moderne**

**Nous visons à présenter un modèle pratique  
applicable dans l'environnement juridique arabe**

divers

L'originalité dans cette recherche réside dans  
l'intégration de l'enracinement jurisprudentiel  
avec la modernité technique dans une vision  
unifiée

Nous rejetons la stagnation textuelle comme  
nous rejetons la rupture avec les origines à la  
fois pour atteindre l'équilibre requis

Deuxième Cadre Théorique pour la Méthodologie  
de la Procédure Vivante

La Théorie de la Procédure Vivante considère le  
litige comme une créature organique qui grandit  
et évolue continuellement dans le temps

La procédure n'est pas une fin en soi mais un

**moyen pour atteindre la justice et la stabilité  
sociale**

**Nous nous basons ici sur le principe de la  
flexibilité procédurale qui permet l'interprétation  
téléologique sans texte explicite**

**La stabilité procédurale ne conflicte pas avec le  
développement mais en a besoin pour rester  
valide pour l'application**

**Nous lions ici entre la théorie jurisprudentielle de  
la nécessité et les variables de l'économie  
moderne et complexe**

**Le cadre théorique est basé sur l'idée que la  
procédure doit servir l'homme non l'inverse dans  
tous les cas**

**La flexibilité signifie la capacité de répondre aux  
crises sans avoir besoin d'amender le texte**

**toujours et urgemment**

**Ce cadre protège le prestige du judiciaire des amendements fréquents qui perdent sa dignité et sa stabilité requise**

**Nous confirmons que la vitalité procédurale est le secret de la survie du système judiciaire à travers les âges et les temps**

**Troisième Méthodologie de la Compétence Flexible et Adaptative**

**Nous proposons ici la méthodologie de la compétence flexible comme solution réaliste pour éviter le choc du remplacement radical**

**Le développement se fait via des protocoles de mise à jour joints à la loi originale sans l'abolir**

**ou toucher son origine**

**Les Comités Techniques d'Enracinement Charia jouent un rôle pivot dans la révision des règles de compétence périodiquement**

**Les interprétations judiciaires unifiées jouent un rôle quasi-législatif pour combler les lacunes temporairement jusqu'à l'amendement**

**La clause flexible dans les contrats de compétence permet aux parties de s'adapter aux variables économiques sans litige**

**L'expérimentation locale dans des zones spécifiques précède la généralisation nationale pour assurer le succès et réduire les risques**

**Cette méthodologie assure la stabilité du système tout en permettant le développement nécessaire et urgent**

**La compétence flexible protège de la résistance  
institutionnelle au changement soudain et non  
étudié soigneusement**

**Nous confirmons que la flexibilité est le pont sûr  
entre la réalité changeante et le texte procédural  
fixe**

**Quatrième Applications dans la Compétence  
Numérique et Électronique**

**Nous appliquons ici la méthodologie vivante pour  
réguler la compétence dans les contrats  
électroniques et les actifs numériques**

**Considérer le lieu électronique de compétence  
comme domicile numérique approuvé légalement  
avec des contrôles**

**Réguler la compétence internationale dans les  
contrats intelligents dans le cadre de la  
responsabilité civile et contractuelle**

**Protéger la compétence nationale dans les litiges  
numériques tout en considérant l'héritage  
partagé**

**La compétence judiciaire s'étend pour inclure les  
dommages environnementaux et numériques  
selon la théorie de la garantie**

**Nous équilibrons entre la liberté du choix du  
tribunal et la protection de la partie faible dans  
les contrats d'adhésion numériques**

**Le droit vivant permet de reconnaître la  
compétence implicite pour les grandes entités  
numériques**

**Cette application comble le fossé entre les textes classiques et la réalité technologique accélérée**

**Nous assurons ainsi la protection des droits dans l'espace numérique sans entraver l'innovation et la croissance**

## **Cinquième Conclusion et Recommandations Scientifiques**

**Le document conclut à la nécessité d'adopter la méthodologie de la Procédure Vivante dans les législations arabes immédiatement**

**Nous recommandons de créer une plateforme numérique Fiqh-Procédurale pour soutenir la jurisprudence judiciaire unifiée**

**Nous recommandons de former les juges et les**

**avocats aux méthodologies de compétence  
flexible et téléologique moderne**

**Le développement doit être participatif incluant  
toutes les parties prenantes dans la société civile**

**Nous confirmons que le réalisme et la flexibilité  
sont le secret de la procédure restant valide pour  
l'application effective**

**La souveraineté judiciaire nécessite un équilibre  
entre les constantes charia et les variables  
modernes**

**Cette théorie représente une contribution  
originale à la jurisprudence juridique procédurale  
contemporaine mondialement**

**Nous plaçons ce travail entre les mains des  
savants pour le discuter et le développer  
continuellement et durablement**

Tous droits réservés à l'auteur et ne peuvent être utilisés sans autorisation écrite explicite

## الفصل الأول

قواعد الاختصاص العام في المنازعات المدنية

تحدد قواعد الاختصاص العام المحكمة المختصة بنظر المنازعات المدنية وفق قيمة الدعوى وموضوعها

يجب أن يراعي الاختصاص العام التوزيع العادل للأعباء القضائية بين المحاكم المختلفة درجات وأنواعاً

الاختصاص النوعي يحدد المحكمة الابتدائية أو الاستئناف أو النقض بناءً على طبيعة النزاع المدني

الاختصاص المحلي يحدد المحكمة الجغرافية المختصة بناءً على موطن المدعى عليه أو مكان التنفيذ

يجب أن تتطور قواعد الاختصاص لتشمل الموطن الرقمي للأطراف في المعاملات الإلكترونية الحديثة

المرونة في الاختصاص العام تسمح بنقل الدعوى للمحكمة الأنسب لتحقيق السرعة والعدالة الناجزة

يجب أن تحمي قواعد الاختصاص العام الطرف الضعيف من تعسف الطرف القوي في اختيار المحكمة

الاختصاص العام يخضع لرقابة قضائية عليا لضمان عدم التعارض بين الأحكام الصادرة من محاكم مختلفة

يجب أن يراعي الاختصاص العام الخصوصية في المنازعات الأسرية والأحوال الشخصية الحساسة

الاختصاص العام يتطور ليشمل المنازعات العابرة للحدود في العصر الرقمي والعولمة الاقتصادية

يجب أن توفر قواعد الاختصاص العام آليات للطعن في عدم الاختصاص بشكل سريع وغير معقد

الاختصاص العام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام توزيع القضايا إلكترونياً لضمان الشفافية والكفاءة

يجب أن يراعي الاختصاص العام لغة التقاضي وحقوق الترجمة للأطراف غير الناطقين باللغة الرسمية

الاختصاص العام يخضع لمبادئ العدالة الطبيعية وحق الدفاع المكفول دستورياً لكل متقاضٍ

يجب أن تتطور قواعد الاختصاص العام لتسمح بالتقاضي عن بعد في الحالات المستعجلة والبسيطة

الاختصاص العام يضمن وحدة jurisprudence القضائية عبر توحيد معايير الاختصاص بين المحاكم

يجب أن يراعي الاختصاص العام السرية في المنازعات التجارية والصناعية الحساسة ذات الأهمية

الاختصاص العام يتطور ليشمل منازعات الذكاء الاصطناعي والكيانات الرقمية المستقلة حديثاً

يجب أن توفر قواعد الاختصاص العام حماية خاصة  
للمستهلك في المنازعات الدولية الاستهلاكية

الاختصاص العام هو البوابة الأولى للعدالة ويجب أن  
يكون واضحاً وسهلاً الفهم لكل مواطن

## الفصل الثاني

قواعد الاختصاص الدولي في المنازعات المدنية

تحدد قواعد الاختصاص الدولي المحكمة الوطنية  
المختصة بنظر المنازعات ذات العنصر الأجنبي

يجب أن يراعي الاختصاص الدولي السيادة الوطنية  
وحقوق المواطنين في التقاضي أمام قضائهم الطبيعي

الاختصاص الدولي يعتمد على معايير متعددة مثل  
مكان التعاقد أو مكان التنفيذ أو جنسية الأطراف

يجب أن تتطور قواعد الاختصاص الدولي لتشمل

المكان الإلكتروني للتعاقد في المعاملات عبر الحدود

المرونة في الاختصاص الدولي تسمح بالتعاون  
القضائي وتبادل المساعدة القانونية بين الدول العربية

يجب أن تحمي قواعد الاختصاص الدولي النظام العام  
الوطني من تطبيق قوانين أجنبية مخالفة للثوابت

الاختصاص الدولي يخضع لاتفاقيات التعاون القضائي  
والمعاهدات الدولية المصادق عليها من الدولة

يجب أن يراعي الاختصاص الدولي مبدأ المعاملة  
بالمثل في تنفيذ الأحكام الأجنبية المتبادلة

الاختصاص الدولي يتطور ليشمل المنازعات الرقمية  
التي تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية بسهولة

يجب أن توفر قواعد الاختصاص الدولي آليات لتحديد  
القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع

الاختصاص الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الأحكام

## الأجنبية وضمانات التنفيذ العادل

يجب أن يراعي الاختصاص الدولي حماية المستهلك في العقود الدولية التي تبرم إلكترونياً

الاختصاص الدولي يخضع لرقابة محكمة النقض لضمان عدم التعارض مع السيادة الوطنية والنظام العام

يجب أن تتطور قواعد الاختصاص الدولي لتسمح بالتحكيم الدولي كبديل فعال للتقاضي الوطني

الاختصاص الدولي يضمن حقوق المستثمرين الأجانب مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية

يجب أن يراعي الاختصاص الدولي الخصوصية الثقافية والدينية في تطبيق القوانين الأجنبية

الاختصاص الدولي يتطور ليشمل منازعات الشركات متعددة الجنسيات والأصول الرقمية العابرة

يجب أن توفر قواعد الاختصاص الدولي حماية للبيانات

## الشخصية في المنازعات الدولية الحديثة

الاختصاص الدولي هو جسر التعاون القضائي ويجب أن يبنى على الثقة المتبادلة والاحترام

### الفصل الثالث

قواعد الاختصاص في منازعات العقود المدنية

تحدد قواعد الاختصاص في منازعات العقود المحكمة المختصة بناءً على مكان إبرام العقد أو تنفيذه

يجب أن يراعي اختصاص العقود الإرادة الضمنية للأطراف في اختيار المحكمة المختصة عند النزاع

الاختصاص في عقود الإذعان يحمي الطرف الضعيف من شروط الاختصاص المجحفة المفروضة عليه

يجب أن تتطور قواعد اختصاص العقود لتشمل مكان الخادم الإلكتروني في العقود الرقمية الحديثة

المرونة في اختصاص العقود تسمح بنقل الدعوى  
لمكان التنفيذ الفعلي لتسهيل الإثبات والتنفيذ

يجب أن تحمي قواعد اختصاص العقود السرية التجارية  
في المنازعات بين الشركات المتنافسة

الاختصاص في العقود الدولية يخضع لشروط الاختيار  
الصريح للمحكمة في نص العقد المكتوب

يجب أن يراعي اختصاص العقود طبيعة الالتزام سواء  
كان نقدياً أو عينياً أو امتناعاً عن عمل

الاختصاص في عقود الاستهلاك يحمي المستهلك  
بالتقاضي في محل إقامته المعتاد دائماً

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقود آليات سريعة  
للفصل في المنازعات المستعجلة التجارية

الاختصاص في العقود يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقانون  
الواجب التطبيق على تفسير بنود العقد

يجب أن يراعي اختصاص العقود تعدد الجهات المتعاقدة  
في العقود المعقدة متعددة الأطراف

الاختصاص في العقود يتطور ليشمل العقود الذكية  
التي تنفذ ذاتياً عبر منصات البلوك تشين

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقود حماية للطرف  
حسن النية من التعسف في استخدام الحق

الاختصاص في العقود يضمن وحدة الفصل في  
المنازعات الناشئة عن عقد واحد متعدد البنود

يجب أن يراعي اختصاص العقود اللغة المكتوب بها  
العقد في تحديد المحكمة المختصة أحياناً

الاختصاص في العقود يتطور ليشمل منازعات  
التراخيص الملكية الفكرية الدولية

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقود سرعة في الفصل  
لضمان استمرار التعاملات التجارية

الاختصاص في العقود هو أساس الاستقرار التعاقدى  
ويجب أن يكون واضحاً ومتوقعاً للأطراف

## الفصل الرابع

قواعد الاختصاص في منازعات الملكية العقارية

تحدد قواعد الاختصاص في منازعات الملكية العقارية  
المحكمة الواقعة في دائرة العقار المختصة

يجب أن يراعى اختصاص العقارات السيادة الإقليمية  
للدولة على العقارات الواقعة ضمن حدودها

الاختصاص في العقارات يسري على جميع الدعاوى  
العينية سواء كانت ملكية أو حيازة أو انتفاع

يجب أن تتطور قواعد اختصاص العقارات لتشمل  
التسجيلات الإلكترونية في السجلات العقارية الرقمية

المرونة في اختصاص العقارات تسمح بنظر الدعاوى الشخصية المرتبطة بالعقار في نفس المحكمة

يجب أن تحمي قواعد اختصاص العقارات الحقوق التاريخية والوقفية من الضياع بسبب التقادم

الاختصاص في العقارات الدولية يخضع لقانون موقع العقار كقاعدة أمرة في معظم التشريعات

يجب أن يراعي اختصاص العقارات خطط التنمية العمرانية والمصلحة العامة في النزاعات

الاختصاص في عقود البيع العقاري يحمي المشتري بالتقاضي في محل إقامة العقار دائماً

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقارات آليات سريعة للفصل في منازعات الحيازة والإخلاء

الاختصاص في العقارات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الشهر العقاري وضوابط التسجيل الرسمي

يجب أن يراعي اختصاص العقارات حقوق الجوار  
والالتزامات المتبادلة بين الملاك المتجاورين

الاختصاص في العقارات يتطور ليشمل المنازعات في  
العقارات الذكية والمشاريع المشتركة

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقارات حماية  
للمستثمرين في المشاريع العقارية الكبرى

الاختصاص في العقارات يضمن وحدة الفصل في  
المنازعات المتعلقة بقطعة أرض واحدة

يجب أن يراعي اختصاص العقارات القوانين البيئية  
المحيطة بالعقار في المنازعات الحديثة

الاختصاص في العقارات يتطور ليشمل منازعات الرهن  
الرسمي والتمويل العقاري المعقد

يجب أن توفر قواعد اختصاص العقارات شفافية في  
الإجراءات لحماية الحقوق من التزوير

الاختصاص في العقارات هو ضمان للأمن العقاري  
ويجب أن يكون حصرياً وواضحاً دائماً

## الفصل الخامس

قواعد الاختصاص في منازعات المسؤولية المدنية

تحدد قواعد الاختصاص في منازعات المسؤولية  
المدنية محكمة مكان وقوع الفعل الضار مختصة

يجب أن يراعي اختصاص المسؤولية مكان حدوث الضرر  
أو مكان ظهور النتيجة الضارة للنزاع

الاختصاص في المسؤولية التقصيرية يحمي المضرور  
بالتقاضي في محل إقامته لتسهيل التعويض

يجب أن تتطور قواعد اختصاص المسؤولية لتشمل  
مكان الخادم في الجرائم الإلكترونية والضرر الرقمي

المرونة في اختصاص المسؤولية تسمح بجمع دعاوى

## المسؤولية المتعددة في محكمة واحدة

يجب أن تحمي قواعد اختصاص المسؤولية السرية الطبية في منازعات الأخطاء الطبية الحساسة

الاختصاص في المسؤولية عن المنتجات يحمي المستهلك بالتقاضي في محل شرائه أو إقامته

يجب أن يراعي اختصاص المسؤولية تعدد المسؤولين عن الضرر الواحد لتوحيد الأحكام

الاختصاص في الكوارث البيئية يحدد محكمة مكان الكارثة المختصة بالنظر في التعويضات الجماعية

يجب أن توفر قواعد اختصاص المسؤولية آليات سريعة للفصل في طلبات التعويض العاجل

الاختصاص في المسؤولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدير الضرر وتحديد علاقة السببية الفنية

يجب أن يراعي اختصاص المسؤولية التأمين الإلزامي

في حوادث السيارات والإصابات الشخصية

الاختصاص في المسؤولية يتطور ليشمل منازعات  
الذكاء الاصطناعي والضرر الناتج عن الخوارزميات

يجب أن توفر قواعد اختصاص المسؤولية حماية  
للضحايا من تعقيدات الإجراءات الطويلة

الاختصاص في المسؤولية يضمن وحدة الفصل في  
المنازعات الناشئة عن حادث واحد متعدد الضحايا

يجب أن يراعي اختصاص المسؤولية القوانين الخاصة  
بالمسؤولية المحدودة في بعض الأنشطة

الاختصاص في المسؤولية يتطور ليشمل منازعات  
الضرر المعنوي والسمعة في العصر الرقمي

يجب أن توفر قواعد اختصاص المسؤولية تعويضاً عادلاً  
وسريعاً لإعادة الاعتبار للمضرور

الاختصاص في المسؤولية هو درع الحماية للمواطنين

ويجب أن يكون **доступاً** وسريعاً دائماً

## الفصل السادس

### إجراءات رفع الدعوى المدنية إلكترونياً

تتطور إجراءات رفع الدعوى لتشمل المنصات الإلكترونية الموحدة للتقاضي عن بعد

يجب أن توفر منصة رفع الدعوى هوية رقمية موثقة لكل متقاضٍ لضمان الأمن القانوني

إجراءات الرفع الإلكتروني تخفض تكاليف التقاضي وتسهل الوصول للعدالة للفئات البعيدة

يجب أن تحمي إجراءات الرفع الإلكتروني البيانات الشخصية للمتقاضين من الاختراق

المرونة في إجراءات الرفع تسمح بتصحيح الأخطاء الشكلية دون سقوط الحق في التقاضي

يجب أن توفر منصة الرفع إشعاراً فورياً للمدعى عليه  
بوصول صحيفة الدعوى إلكترونياً

إجراءات الرفع الإلكتروني ترتبط بنظام الدفع الإلكتروني  
لرسوم التقاضي بشكل آمن

يجب أن تراعي إجراءات الرفع الإلكتروني حقوق ذوي  
الإعاقة وكبار السن في الوصول

المرونة في إجراءات الرفع تسمح بإرفاق المستندات  
الداعمة بصيغ رقمية معتمدة

يجب أن توفر منصة الرفع تأكيداً رسمياً بتاريخ ووقت  
رفع الدعوى لحفظ المواعيد

إجراءات الرفع الإلكتروني تخضع لرقابة قضائية لضمان  
عدم إساءة استخدام المنصة

يجب أن تراعي إجراءات الرفع الإلكتروني اللغة  
الرسمية والترجمة المعتمدة للمستندات

المرونة في إجراءات الرفع تسمح بتعديل البيانات الأساسية قبل قيد الدعوى رسمياً

يجب أن توفر منصة الرفع دليلاً إجرائياً واضحاً للمستخدمين غير المتخصصين في القانون

إجراءات الرفع الإلكتروني تسرع من عملية توزيع القضايا على الدوائر المختصة تلقائياً

يجب أن تحمي إجراءات الرفع الإلكتروني من رفع الدعاوى الكيدية عبر عقوبات رادعة

المرونة في إجراءات الرفع تسمح بالصلح الإلكتروني قبل قيد الدعوى في السجل الرسمي

يجب أن توفر منصة الرفع أرشيفاً إلكترونياً آمناً لحفظ صحف الدعوى والمستندات

إجراءات الرفع الإلكتروني هي مستقبل التقاضي المدني ويجب أن تكون شاملة وآمنة

## الفصل السابع

إجراءات التبليغ والإعلان في العصر الرقمي

تتطور إجراءات التبليغ لتشمل الوسائل الإلكترونية  
المعتمدة بجانب الطرق التقليدية

يجب أن يعترف القانون بالتبليغ عبر البريد الإلكتروني  
الموثق كإجراء صحيح نفاذ

إجراءات التبليغ الرقمي تخفض زمن الانتظار وتضمن  
وصول الأوراق للأطراف بدقة

يجب أن تحمي إجراءات التبليغ الرقمي خصوصية  
البيانات الشخصية للمبلغ إليه

المرونة في إجراءات التبليغ تسمح باستخدام تطبيقات  
المراسلة المعتمدة قضائياً

يجب أن توفر منصة التبليغ إثباتاً رقمياً قاطعاً بتاريخ  
ووقت استلام الأوراق

إجراءات التبليغ الإلكتروني ترتبط بنظام العنوان الوطني  
الرقمي لضمان الدقة

يجب أن تراعي إجراءات التبليغ الرقمي حالات انقطاع  
الشبكة كبديل احتياطي

المرونة في إجراءات التبليغ تسمح بالتبليغ للشخص أو  
لأحد أقاربه في السكن الإلكتروني

يجب أن توفر منصة التبليغ خياراً للطعن في صحة  
التبليغ أمام القاضي المختص

إجراءات التبليغ الإلكتروني تخضع لمعايير أمن سيبراني  
عالية لمنع التلاعب

يجب أن تراعي إجراءات التبليغ الرقمي حقوق الأطراف  
غير المتصلين بالإنترنت

المرونة في إجراءات التبليغ تسمح بتحديد موطن  
اختياري إلكتروني في العقود

يجب أن توفر منصة التبليغ إشعارات تذكيرية تلقية قبل  
المواعيد الإجرائية

إجراءات التبليغ الإلكتروني تسرع من سير الدعوى  
وتقلل من أعذار التأخير

يجب أن تحمي إجراءات التبليغ الرقمي من الاستخدام  
الكيدي للتبليغ الوهمي

المرونة في إجراءات التبليغ تسمح بتوحيد نماذج  
التبليغ على مستوى الدولة

يجب أن توفر منصة التبليغ أرشيفاً مركزياً لسجلات  
التبليغ لكل دعوى

إجراءات التبليغ الرقمي هي ضمان لفعالية التقاضي  
ويجب أن تكون موثوقة

## الفصل الثامن

إجراءات الجلسات عن بعد والتقاضي الرقمي

تتطور إجراءات الجلسات لتشمل انعقاد الجلسات عبر تقنيات الفيديو كونفرانس

يجب أن توفر منصة الجلسات عن بعد بيئة آمنة ومشفرة لحماية سرية المداولات

إجراءات الجلسات الرقمية تخفض تكاليف الحضور وتسهل مشاركة الخبراء والشهود

يجب أن تحمي إجراءات الجلسات الرقمية هوية الشهود في الحالات الحساسة

المرونة في إجراءات الجلسات تسمح بالاستماع للشهود من خارج الدولة إلكترونياً

يجب أن توفر منصة الجلسات تسجيلاً صوتياً ومرئياً

معتمداً لمحضر الجلسة

إجراءات الجلسات عن بعد ترتبط بنظام التوقيع الرقمي  
على محاضر الجلسة

يجب أن تراعي إجراءات الجلسات الرقمية ضمانات حق  
الدفاع والمواجهة

المرونة في إجراءات الجلسات تسمح بتأجيل الجلسة  
إلكترونياً لأسباب مقنعة

يجب أن توفر منصة الجلسات خياراً للحضور الشخصي  
عند الضرورة القصوى

إجراءات الجلسات الرقمية تخضع لرقابة القاضي لضمان  
الانضباط والهيبة

يجب أن تراعي إجراءات الجلسات الرقمية الفروق  
الزمنية في الجلسات الدولية

المرونة في إجراءات الجلسات تسمح بعرض

المستندات رقمياً على الشاشة مباشرة

يجب أن توفر منصة الجلسات ترجمة فورية للأطراف  
غير الناطقين باللغة

إجراءات الجلسات عن بعد تسرع من الفصل في  
الدعاوى وتقلل من التراكم

يجب أن تحمي إجراءات الجلسات الرقمية من  
التسجيل غير المصرح به

المرونة في إجراءات الجلسات تسمح بتحديد مواعيد  
مرنة تناسب الأطراف

يجب أن توفر منصة الجلسات دعماً فنياً مستمراً أثناء  
انعقاد الجلسة

إجراءات الجلسات الرقمية هي مستقبل العمل  
القضائي ويجب أن تكون متكاملة

## الفصل التاسع

إجراءات الإثبات الرقمي والمستندات الإلكترونية

تتطور إجراءات الإثبات لتشمل المستندات الإلكترونية  
كدليل معتمد في التقاضي

يجب أن يعترف القانون بالتوقيع الإلكتروني المتقدم  
كدليل قاطع على الهوية

إجراءات الإثبات الرقمي تخفض تكاليف الخبرة وتسهل  
حفظ الأدلة من الضياع

يجب أن تحمي إجراءات الإثبات الرقمي سلامة  
المستندات من التعديل والتزوير

المرونة في إجراءات الإثبات تسمح بتقديم لقطات  
الشاشة كدليل أولي مؤقت

يجب أن توفر منصة الإثبات ختماً زمنياً رقمياً لتوثيق  
تاريخ إنشاء المستند

إجراءات الإثبات الرقمي ترتبط بسلسلة الكتل لضمان  
عدم إنكار المستند لاحقاً

يجب أن تراعي إجراءات الإثبات الرقمي معايير التوافق  
الدولي للأدلة

المرونة في إجراءات الإثبات تسمح بالاستعانة بخبراء  
تقنيين لتقييم الأدلة

يجب أن توفر منصة الإثبات خياراً للمعاينة المادية  
للأدلة الرقمية في المختبر

إجراءات الإثبات الرقمي تخضع لقواعد السرية المهنية  
للمحامين والخبراء

يجب أن تراعي إجراءات الإثبات الرقمي حقوق  
الخصوصية في البيانات الشخصية

المرونة في إجراءات الإثبات تسمح بحذف الأدلة غير  
ذات الصلة لتسريع الإجراءات

يجب أن توفر منصة الإثبات دليلاً واضحاً لقبول أو رفض الأدلة الرقمية

إجراءات الإثبات الرقمي تسرع من عملية إثبات الحقوق وتقلل من الجدل

يجب أن تحمي إجراءات الإثبات الرقمي من استخدام الأدلة المنتزعة غير قانونياً

المرونة في إجراءات الإثبات تسمح بتبادل الأدلة إلكترونياً بين الأطراف

يجب أن توفر منصة الإثبات أرشيفاً آمناً للأدلة المقدمة في كل دعوى

إجراءات الإثبات الرقمي هي ضمان للحقيقة ويجب أن تكون دقيقة وموثوقة

الفصل العاشر

إجراءات الخبرة التقنية في المنازعات الحديثة

تتطور إجراءات الخبرة لتشمل الخبراء التقنيين في مجالات الذكاء الاصطناعي

يجب أن توفر قائمة الخبراء المعتمدين تخصصات دقيقة في التكنولوجيا الحديثة

إجراءات الخبرة التقنية تخفض من أخطاء التقدير القضائي في المسائل المعقدة

يجب أن تحمي إجراءات الخبرة التقنية استقلالية الخبير عن تأثير الأطراف

المرونة في إجراءات الخبرة تسمح بتعيين أكثر من خبير في التخصصات المتعددة

يجب أن توفر منصة الخبرة نموذجاً موحداً لتقرير الخبرة التقنية المعتمد

إجراءات الخبرة التقنية ترتبط بمواعيد نهائية صارمة  
لإنجاز التقارير

يجب أن تراعي إجراءات الخبرة التقنية حق الأطراف  
في مناقشة تقرير الخبير

المرونة في إجراءات الخبرة تسمح بالاستعانة بخبراء  
دوليين في المنازعات العابرة

يجب أن توفر منصة الخبرة خياراً للاعتراض على تقرير  
الخبير بأسباب فنية

إجراءات الخبرة التقنية تخضع لرقابة القاضي على  
منهجية العمل المتبعة

يجب أن تراعي إجراءات الخبرة التقنية سرية  
المعلومات التجارية والصناعية

المرونة في إجراءات الخبرة تسمح بتحديث تقارير  
الخبرة عند ظهور بيانات جديدة

يجب أن توفر منصة الخبرة مكافأة عادلة للخبراء تحفز  
على الدقة والسرعة

إجراءات الخبرة التقنية تسرع من فهم القاضي  
للجوانب الفنية في النزاع

يجب أن تحمي إجراءات الخبرة التقنية من تضارب  
المصالح للخبراء المعينين

المرونة في إجراءات الخبرة تسمح بالاستغناء عن  
الخبرة في الحالات البسيطة

يجب أن توفر منصة الخبرة أرشيفاً لتقارير الخبرة  
السابقة للاستفادة منها

إجراءات الخبرة التقنية هي عين القاضي في المسائل  
الفنية ويجب أن تكون محايدة

الفصل الحادي عشر

## إجراءات الحكم القضائي الإلكتروني

تتطور إجراءات الحكم لتشمل صياغة الأحكام ونشرها إلكترونياً بشكل آمن

يجب أن يوفر الحكم الإلكتروني توقيعاً رقمياً معتمداً من القاضي ورئيس المحكمة

إجراءات الحكم الإلكتروني تخفض زمن انتظار صدور الحكم وتسهل الوصول إليه

يجب أن تحمي إجراءات الحكم الإلكتروني البيانات الحساسة في نص الحكم

المرونة في إجراءات الحكم تسمح بتصحيح الأخطاء المادية في الحكم إلكترونياً

يجب أن توفر منصة الأحكام نسخة معتمدة من الحكم للأطراف فور صدوره

إجراءات الحكم الإلكتروني ترتبط بنظام الأرشفة

## القضائية المركزي الموحد

يجب أن تراعي إجراءات الحكم الإلكتروني حقوق النشر والاقتباس للأحكام

المرونة في إجراءات الحكم تسمح بإرفاق المرفقات الرقمية مع نص الحكم

يجب أن توفر منصة الأحكام خياراً للبحث في الأحكام السابقة للاستدلال

إجراءات الحكم الإلكتروني تخضع لمعايير واضحة للسرية والعلنية

يجب أن تراعي إجراءات الحكم الإلكتروني اللغة الرسمية وصياغة قانونية دقيقة

المرونة في إجراءات الحكم تسمح بإصدار أحكام جزئية في الدعاوى المعقدة

يجب أن توفر منصة الأحكام إحصائيات دقيقة عن مدة

## الفصل في الدعاوى

إجراءات الحكم الإلكتروني تسرع من مرحلة تنفيذ الأحكام لاحقاً

يجب أن تحمي إجراءات الحكم الإلكتروني من التلاعب بمحتوى الحكم بعد صدوره

المرونة في إجراءات الحكم تسمح بنشر الأحكام النموذجية للتوعية القانونية

يجب أن توفر منصة الأحكام ربطاً إلكترونياً مع سجلات التنفيذ المختصة

إجراءات الحكم الإلكتروني هي خاتمة التقاضي ويجب أن تكون نهائية وملزمة

## الفصل الثاني عشر

إجراءات الطعن والاستئناف الرقمي

تتطور إجراءات الطعن لتشمل رفع مذكرات الاستئناف والنقض إلكترونياً

يجب أن توفر منصة الطعن تحققاً تلقائياً من شروط قبول الطعن شكلاً

إجراءات الطعن الرقمي تخفض تكاليف الانتقال للمحاكم العليا للأطراف

يجب أن تحمي إجراءات الطعن الرقمي مهلة الطعن القانونية من السقوط

المرونة في إجراءات الطعن تسمح بتصحيح مذكرات الطعن خلال مدة محددة

يجب أن توفر منصة الطعن إشعاراً فورياً بقبول أو رفض الطعن شكلاً

إجراءات الطعن الرقمي ترتبط بدفع رسوم الطعن إلكترونياً بشكل آمن

يجب أن تراعي إجراءات الطعن الرقمي حق الخصم  
في الرد على المذكرة

المرونة في إجراءات الطعن تسمح بطلب وقف التنفيذ  
إلكترونيًا عند الضرورة

يجب أن توفر منصة الطعن جدولة تلقائية لجلسات نظر  
الطعون

إجراءات الطعن الرقمي تخضع لمعايير صارمة لمنع  
إطالة أمد التقاضي

يجب أن تراعي إجراءات الطعن الرقمي وحدة المبدأ  
القانوني في الأحكام

المرونة في إجراءات الطعن تسمح بالصلح أثناء نظر  
الطعن في المرحلة العليا

يجب أن توفر منصة الطعن أرشيفاً لأحكام النقض  
الموحدة للمبادئ

إجراءات الطعن الرقمي تسرع من الفصل النهائي في  
المنازعات المستعصية

يجب أن تحمي إجراءات الطعن الرقمي من تكرار  
الطعون الكيدية same facts

المرونة في إجراءات الطعن تسمح بتحديد الدوائر  
المتخصصة لنظر الطعون

يجب أن توفر منصة الطعن دعماً قانونياً للأطراف غير  
الممثلين بمحامٍ

إجراءات الطعن الرقمي هي ضمان لدرجة التقاضي  
الثانية ويجب أن تكون فعالة

الفصل الثالث عشر

إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني

تتطور إجراءات التنفيذ لتشمل منصات إلكترونية موحدة  
لمتابعة التنفيذ

يجب أن توفر منصة التنفيذ ربطاً مباشراً مع البنوك  
والسجلات العقارية

إجراءات التنفيذ الإلكتروني تخفض زمن استحقاق  
الحقوق للمنفذ لهم

يجب أن تحمي إجراءات التنفيذ الإلكتروني البيانات  
المالية للمدين من التسريب

المرونة في إجراءات التنفيذ تسمح بتقسيط الديون عبر  
اتفاقيات إلكترونية

يجب أن توفر منصة التنفيذ إشعاراً فورياً للمدين  
بإجراءات الحجز

إجراءات التنفيذ الإلكتروني ترتبط بنظام النقاط السوداء  
للمماطلين

يجب أن تراعي إجراءات التنفيذ الإلكتروني الحد الأدنى  
للمعيشة للمدين

المرونة في إجراءات التنفيذ تسمح برفع الحجز  
إلكترونياً عند السداد

يجب أن توفر منصة التنفيذ خياراً للمنافسة في بيع  
الأصول المحجوزة

إجراءات التنفيذ الإلكتروني تخضع لرقابة قضائية على  
إجراءات الحاجز

يجب أن تراعي إجراءات التنفيذ الإلكتروني حقوق الغير  
حسن النية

المرونة في إجراءات التنفيذ تسمح بتحديد أصول رقمية  
قابلة للحجز

يجب أن توفر منصة التنفيذ تقارير دورية عن حالة  
التنفيذ للأطراف

إجراءات التنفيذ الإلكتروني تسرع من تحصيل الديون  
وتقلل من التهرب

يجب أن تحمي إجراءات التنفيذ الإلكتروني من بيع  
الأصول بأقل من قيمتها

المرونة في إجراءات التنفيذ تسمح بوقف التنفيذ  
لأسباب إنسانية طارئة

يجب أن توفر منصة التنفيذ أرشيفاً لإجراءات التنفيذ  
لكل ملف

إجراءات التنفيذ الإلكتروني هي يد العدالة الحديدية  
ويجب أن تكون حاسمة

الفصل الرابع عشر

إجراءات الصلح والوساطة الإلكترونية

تتطور إجراءات الصلح لتشمل منصات وساطة إلكترونية

## معتمدة قضائياً

يجب أن توفر منصة الوساطة وسطاء معتمدين  
ومتدربين على التقنيات الحديثة

إجراءات الصلح الإلكتروني تخفض عبء القضايا عن  
المحاكم وتصلح ذات البين

يجب أن تحمي إجراءات الصلح الإلكتروني سرية  
مفاوضات الصلح تماماً

المرونة في إجراءات الصلح تسمح بعقد جلسات  
وساطة في أي وقت مناسب

يجب أن توفر منصة الوساطة صكوك صلح إلكترونية لها  
قوة السند التنفيذي

إجراءات الصلح الإلكتروني ترتبط بخفض رسوم  
التقاضي عند النجاح

يجب أن تراعي إجراءات الصلح الإلكتروني توازن القوى

## بين الأطراف

المرونة في إجراءات الصلح تسمح بالعودة للتقاضي  
عند فشل الوساطة

يجب أن توفر منصة الوساطة خياراً للوساطة الإجبارية  
في منازعات معينة

إجراءات الصلح الإلكتروني تخضع لمعايير أخلاقية  
صارمة للوسطاء

يجب أن تراعي إجراءات الصلح الإلكتروني الثقافة  
المحلية للعرف والعادة

المرونة في إجراءات الصلح تسمح بتعدد جلسات  
الوساطة دون تعقيد

يجب أن توفر منصة الوساطة تقييماً لأداء الوسطاء  
لضمان الجودة

إجراءات الصلح الإلكتروني تسرع من حل النزاعات

## الودية بين الأطراف

يجب أن تحمي إجراءات الصلح الإلكتروني من إجبار طرف على الصلح

المرونة في إجراءات الصلح تسمح بتسجيل اتفاقيات الصلح دولياً

يجب أن توفر منصة الوساطة دليلاً إجرائياً واضحاً للخطوات

إجراءات الصلح الإلكتروني هي بوابة السلام الاجتماعي ويجب أن تشجع

## الفصل الخامس عشر

إجراءات التحكيم التجاري الإلكتروني

تطور إجراءات التحكيم لتشمل إدارة القضايا التحكيمية عبر منصات رقمية

يجب أن توفر منصة التحكم قواعد إجرائية مرنة  
تناسب التجارة الدولية

إجراءات التحكم الإلكتروني تخفض تكاليف السفر  
والإقامة للأطراف والمحكمين

يجب أن تحمي إجراءات التحكم الإلكتروني سرية  
النزاع التجاري تماماً

المرونة في إجراءات التحكم تسمح باختيار المحكمين  
عبر قواعد بيانات

يجب أن توفر منصة التحكم توقيعاً رقمياً على حكم  
المحكمين

إجراءات التحكم الإلكتروني ترتبط بتنفيذ الأحكام وفق  
اتفاقية نيويورك

يجب أن تراعي إجراءات التحكم الإلكتروني استقلالية  
المحكمين

المرونة في إجراءات التحكم تسمح بتحديد لغة  
التحكم إلكترونياً

يجب أن توفر منصة التحكم خياراً للتحكم العاجل في  
الحالات المستعجلة

إجراءات التحكم الإلكتروني تخضع لرقابة محدودة من  
القضاء الوطني

يجب أن تراعي إجراءات التحكم الإلكتروني القوانين  
الأمرة في الدولة

المرونة في إجراءات التحكم تسمح بتصحيح الأحكام  
التحكيمية شكلاً

يجب أن توفر منصة التحكم أرشيفاً للأحكام  
التحكيمية السابقة

إجراءات التحكم الإلكتروني تسرع من فض منازعات  
الاستثمار الكبرى

يجب أن تحمي إجراءات التحكيم الإلكتروني من تحيز المحكمين

المرونة في إجراءات التحكيم تسمح بتحديد مقر التحكيم افتراضياً

يجب أن توفر منصة التحكيم دعماً لوجستياً للجلسات الافتراضية

إجراءات التحكيم الإلكتروني هي بديل القضاء ويجب أن تكون موثوقة

## الفصل السادس عشر

إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة الإلكترونية

تطور إجراءات الإفلاس لتشمل تقديم طلبات الإفلاس إلكترونياً

يجب أن توفر منصة الإفلاس شفافية كاملة في أصول  
والتزامات المدين

إجراءات الإفلاس الإلكترونية تخفض تكاليف إجراءات  
التفليسة التقليدية

يجب أن تحمي إجراءات الإفلاس الإلكتروني حقوق  
الدائنين الصغار

المرونة في إجراءات الإفلاس تسمح بتقديم خطط  
إعادة هيكلة رقمية

يجب أن توفر منصة الإفلاس تصويتاً إلكترونياً للدائنين  
على الخطط

إجراءات الإفلاس الإلكترونية ترتبط بسجل تجاري موحد  
ومحدث

يجب أن تراعي إجراءات الإفلاس الإلكتروني أولوية  
الديون الممتازة

المرونة في إجراءات الإفلاس تسمح ببيع الأصول  
إلكترونياً بالمزاد

يجب أن توفر منصة الإفلاس خياراً لبدء الإجراءات  
الوقائية قبل الإفلاس

إجراءات الإفلاس الإلكتروني تخضع لرقابة قاضي  
الإشراف على التفليسة

يجب أن تراعي إجراءات الإفلاس الإلكتروني حماية  
الموظفين المستحقات

المرونة في إجراءات الإفلاس تسمح بإنهاء الإجراءات  
عند السداد

يجب أن توفر منصة الإفلاس تقارير دورية عن حالة  
الأصول

إجراءات الإفلاس الإلكترونية تسرع من خروج الشركات  
غير القابلة للاستمرار

يجب أن تحمي إجراءات الإفلاس الإلكتروني من التهرب  
من الديون

المرونة في إجراءات الإفلاس تسمح بدمج إجراءات  
الإفلاس الدولية

يجب أن توفر منصة الإفلاس دليلاً للإجراءات للدائنين  
والمدينين

إجراءات الإفلاس الإلكتروني هي إنقاذ للاقتصاد ويجب  
أن تكون عادلة

الفصل السابع عشر

إجراءات المنازعات الاستهلاكية السريعة

تطور إجراءات المنازعات الاستهلاكية لتشمل منصات  
شكاوى إلكترونية

يجب أن توفر منصة الشكاوى استجابة سريعة من

## مقدمي الخدمات

إجراءات المنازعات الاستهلاكية تخفض عبء التقاضي  
على المستهلك الفرد

يجب أن تحمي إجراءات المنازعات الاستهلاكية بيانات  
البطاقات البنكية

المرونة في إجراءات المنازعات الاستهلاكية تسمح  
بالرد الإلكتروني

يجب أن توفر منصة الشكاوى خياراً للتصعيد للقضاء  
عند فشل الحل

إجراءات المنازعات الاستهلاكية ترتبط بجهات رقابة  
حماية المستهلك

يجب أن تراعي إجراءات المنازعات الاستهلاكية بساطة  
الإجراءات

المرونة في إجراءات المنازعات الاستهلاكية تسمح

## بالتعويض الفوري

يجب أن توفر منصة الشكاوى قاعدة بيانات للبلاغات المتكررة

إجراءات المنازعات الاستهلاكية تخضع لمواعيد قصيرة للفصل

يجب أن تراعي إجراءات المنازعات الاستهلاكية العقود النمطية

المرونة في إجراءات المنازعات الاستهلاكية تسمح بالوساطة الإلزامية

يجب أن توفر منصة الشكاوى إحصائيات عن شكاوى كل شركة

إجراءات المنازعات الاستهلاكية تسرع من حل مشاكل السوق اليومية

يجب أن تحمي إجراءات المنازعات الاستهلاكية من

## الشروط المجحفة

المرونة في إجراءات المنازعات الاستهلاكية تسمح بالتقاضي الجماعي

يجب أن توفر منصة الشكاوى دليلاً لحقوق المستهلك الواضحة

إجراءات المنازعات الاستهلاكية هي حماية للضعيف ويجب أن تكون فعالة

## الفصل الثامن عشر

إجراءات منازعات الأسرة والأحوال الشخصية

تتطور إجراءات منازعات الأسرة لتشمل جلسات استماع خاصة ومغلقة

يجب أن توفر منصة الأسرة سرية تامة لحماية خصوصية الحياة الأسرية

إجراءات منازعات الأسرة تخفض الاحتكاك المباشر بين  
الزوجين المتنازعين

يجب أن تحمي إجراءات منازعات الأسرة حقوق  
الأطفال القاصرين

المرونة في إجراءات منازعات الأسرة تسمح  
بالاستعانة بأخصائيين اجتماعيين

يجب أن توفر منصة الأسرة خياراً للصلح الأسري قبل  
التقاضي

إجراءات منازعات الأسرة ترتبط بسجلات النفقة  
والحضانة الإلكترونية

يجب أن تراعي إجراءات منازعات الأسرة السرعة في  
قضايا النفقة العاجلة

المرونة في إجراءات منازعات الأسرة تسمح بتعديل  
الأحكام حسب الظروف

يجب أن توفر منصة الأسرة متابعة إلكترونية لتنفيذ أحكام النفقة

إجراءات منازعات الأسرة تخضع لرقابة قضائية عليا على المصالح الفضلى

يجب أن تراعي إجراءات منازعات الأسرة العرف والدين في الحلول

المرونة في إجراءات منازعات الأسرة تسمح بتحديد زيارة المحضون إلكترونياً

يجب أن توفر منصة الأسرة دعماً نفسياً للأطراف أثناء الإجراءات

إجراءات منازعات الأسرة تسرع من استقرار الوضع الأسري للأبناء

يجب أن تحمي إجراءات منازعات الأسرة من العنف الأسري الرقمي

المرونة في إجراءات منازعات الأسرة تسمح بتوحيد  
إجراءات المحاكم

يجب أن توفر منصة الأسرة أرشيفاً سرياً للأحكام  
الأسرية

إجراءات منازعات الأسرة هي حماية للكيان الأسري  
ويجب أن تكون حكيمة

## الفصل التاسع عشر

إجراءات المنازعات الإدارية والمدنية المختلطة

تتطور إجراءات المنازعات الإدارية لتشمل الطعن  
الإلكتروني في القرارات

يجب أن توفر منصة المنازعات الإدارية ربطاً مع الجهات  
الحكومية

إجراءات المنازعات الإدارية تخفض زمن الفصل في  
منازعات العقود الإدارية

يجب أن تحمي إجراءات المنازعات الإدارية المال العام  
من الهدر

المرونة في إجراءات المنازعات الإدارية تسمح بوقف  
القرار المطعون فيه

يجب أن توفر منصة المنازعات الإدارية خياراً للصلح في  
المنازعات المالية

إجراءات المنازعات الإدارية ترتبط بقانون المرافعات  
المدنية والإدارية

يجب أن تراعي إجراءات المنازعات الإدارية اختصاص  
مجلس الدولة

المرونة في إجراءات المنازعات الإدارية تسمح بتدخل  
الغير ذي الصلة

يجب أن توفر منصة المنازعات الإدارية نشر الأحكام  
الإدارية المهمة

إجراءات المنازعات الإدارية تخضع لمبدأ المشروعية في  
المقام الأول

يجب أن تراعي إجراءات المنازعات الإدارية التعويض عن  
القرارات غير المشروعة

المرونة في إجراءات المنازعات الإدارية تسمح بتسريع  
إجراءات نزع الملكية

يجب أن توفر منصة المنازعات الإدارية إحصائيات عن  
حجم المنازعات

إجراءات المنازعات الإدارية تسرع من حل نزاعات  
الاستثمار مع الدولة

يجب أن تحمي إجراءات المنازعات الإدارية من تعسف  
الإدارة

المرونة في إجراءات المنازعات الإدارية تسمح  
بالاستعانة برأي فني

يجب أن توفر منصة المنازعات الإدارية دليلاً للإجراءات  
الإدارية

إجراءات المنازعات الإدارية هي رقابة على الإدارة  
ويجب أن تكون صارمة

الفصل العشرون

توليف الإجراءات المدنية الحيوية الشاملة

يجمع هذا الفصل كل الإجراءات في منظومة إجرائية  
موحدة ومتكاملة

نحن نرسم هنا ملامح النظام الإجرائي المدني الحي  
الشامل

الاختصاص والرفع والإثبات والتنفيذ تتكامل في منصة

## واحدة

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج إجرائي موحد

الإجراءات الحيوية هي الأساس لتحقيق العدالة الناجزة

نحن نؤمن أن التكامل الإجرائي هو سر نجاح القضاء

القضاة يعيشون الإجراءات كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الإجرائي الشامل

الناجح هو من يجعل الإجراءات خادمة للعدالة

لا يجوز التجزئة في تطبيق الإجراءات الحيوية

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر الإجرائي

القضاة يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الإجراءات هي الخلاصة النهائية للفكر الإجرائي

الفصل يرسخ مبدأ أن الإجراءات وسيلة لا غاية

القضاة يختمان رحلتهم بإجراءات حيوية

التطوير هو البداية والنهاية في وجود الإجراءات

الفصل يربط بين الإجراءات ومعنى العدالة

القضاة يتركان العالم وقد أصلحوا الإجراءات

هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج إجرائي شامل

الإجراءات الحيوية هي الوطن النهائي للعدالة

خاتمة الكتاب

هذا الكتاب هو خريطة طريق لتطوير الإجراءات المدنية

نحن نضع بين يدي القارئ منهجاً واقعياً للإصلاح

المسؤولية الآن تقع على المشرعين لتبني هذه  
الرؤية

الإجراءات الحقيقية هي التي تُعاش ولا تُكتب فقط

نأمل أن يكون هذا العمل نوراً يضيء الدروب

القوة الحقيقية هي التي تخدم العدالة والمجتمع

نحن نؤمن بأن المستقبل للإجراءات المدنية الحيوية

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين  
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الطبعة الأولى أبريل 2026